الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية اليمنية الخليجية المشتركة يؤكد :

اليمن تمر بظروف حرجة تتطلب دعم ومساندة الأشقاء الخليجيين

محمد راجح

ثمن وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد سعيد السعدي دور الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي في دعم مسار التسوية السياسية وتقديم دعم اقتصادي سخي لتمويل المشروعات والاحتياجات التنموية في اليمن.

وقال الدكتور السعدي لدى افتتاحه أمس بصنعاء أعمال الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية اليمنية الخليجية المشتركة بمشاركة ممثلين عن وزارات المالية والخارجية وصناديق التنمية في دول المجلس أن اليمن تمر بظروف حرجه تتطلب تسريع إيصال الدعم التنموي والاقتصادي وتفويت الفرصة للتدخلات الخارجية السافرة من قبل بعض الأطراف الهادفة لزعزعة استقرار البلاد.

مشيراً إلى أن الحكومة مطالبة بالشفافية والمسألة وتحديد الاحتياجات والمشروعات والبيئة المناسبة لتنفيذها والمانحين كذلك مطالبين بتسهيل سرعة إيصال التعهدات للمشروعات التنموية.

وأكد وزير التخطيط ان هناك العديد من الصعوبات التي تواجهه عملية استيعاب التعهدات التمويلية التي اقرها مؤتمري الرياض ونيويورك والبالغة نحو 8مليارات دولار مثل تحويل البعض المنح الى قروض واشتراط بعض الدول المانحة أن يتم تنفيذ المشاريع من المنح المقدمة من قبلها بواسطة شركات خاصة من هذه الدول والتي بدورها ترجأ بدء عملية التنفيذ لاعتبارات تتعلق برؤيتها القاصرة للأوضاع الأمنية في اليمن على أنها غير مستقره.

وشدد السعدي على أهمية الاجتماعات واللقاءات التي تعقدها اللجنة الفنية اليمنية الخليجية المشتركة لتسهيل وتسريع استيعاب التمويلات وإتاحة الموارد للإنفاق على الأولويات والمشاريع التي تضمنها البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية.

واضاف السعدي أن دول مجلس التعاون تمثل المانح الأكبر لليمن وهو ما جسده الدعم الخليجي السخي الذي قدم لليمن خلال مؤتمر الرياض للمانحين وكذا مؤتمر نيويورك لأصدقاء اليمن.

مشيداً بالدعم الكبير الذي تقدمة المملكة العربية السعودية التي ساهمت منحها من المشتقات النفطية خلال العامين الماضين في إنقاذ اليمن من أزمة اقتصادية خانقة.

وزير التخطيط: تفاجأنا بتحويل بعض المانحين تعهداتهم من منح إلى قروض

وتحدث وزير التخطيط عن الاجتماع الذي سيعقد الأسبوع القادم في لندن لمجموعة أصدقاء اليمن بهدف الوقوف على ما تقدم خلال الـ 6 أشهر الماضية والنظر فيما يمكن اتخاذه خلال الفترة القادمة.

من ناحيته قال مدير عام مكتب مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اليمن السفير سعد العريفي أن عقد هذا اللقاء في اليمن يرسل رسالة هامة مفادها أن اليمن بخير وتسعى بفاعلية لاستكمال تنفيذ التسوية السياسية والبرامج والخطط الاقتصادية التي أعدتها الحكومة.

لافتاً إلى أهمية مؤتمر الحوار الوطني الذي يعتبر مؤتمراً مفصلياً في تاريخ اليمن.

مجدداً حرص والتزام دول مجلس التعاون على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم اللازم لمساعدة الحكومة اليمنية على تجاوز التحديات الصعبة والملحة الراهنة والمستقبلية .

وقال العريفي أن الدعم المتواصل لدول مجلس التعاون الخليجي يأتي انطلاقا من موقف دول المجلس الثابت والمنحاز دائما وابدا إلى اليمن وأمنه واستقراره.

مشدداً على أن هذا الاجتماع للجنة الفنية المشتركة يجسد حرص دول مجلس التعاون على التسريع بالإيفاء بتعهداتها التمويلية وتجاوز اى صعوبات ان وجدت ، من خلال عقد هذا الاجتماع الذي ستمثل مخرجاته دعما إضافيا لحكومة الوفاق الوطني .

واستعرض الاجتماع مجموعة من التقارير قدمتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول مستوى التقدم في تخصيص تعهدات المانحين وسير تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً.

وكشف التقرير الخاص بمستوى التخصيصات عن وصول إجمالي المبالغ التي تم تخصيصها حتى ألان إلى 6 مليارات دولار متضمنة الوديعة النقدية المقدمة من المملكة العربية السعودية وبما نسبته 2ر75 % من إجمالي التعهدات.

كما تم التوقيع على اتفاقيات تمويلية لاستيعاب التعهدات الخارجية بين الحكومة اليمنية والمانحين تقدر بنحو مليار و880 مليون دولار وبما نسبته 24ر23 % من إجمالي التعهدات.

تصوير / ناجي السماوي

العريفي : دول الخليج حريصة على دعم اليمن وأمنه واستقراره

مدير عام إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية بالجهاز المركزي للإحصاء لـ"الثورة" :

التضخم يؤثر على عدالة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع

قال مدير عام إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية بالجهاز المركزي للإحصاء أمين محمد العلفي أن التضخم لايزال يشكل الهاجس الأكبر للاقتصاد اليمني فهو يؤثر في إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة.

كاشفا في حديث لـ"الثورة " عن ارتفاع معدل التضخم في اليمن إلى 5,81% في شهر ديسمبر 2012م حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 162,68 نقطة فيما كان في شهر ديسمبر 2011م 153,76 نقطة.داعيا لاتخاذ حزمة من الاجراءات أهمها الابطاء المحسوس لزيادة الأجور والمداخيل لأكثر من 3% مثلاً عندما تزيد الأسعار بمقدار 1% مع التعريف العلني بكل الأجور والمداخيل في المنشآت الحكومية والخاصة.

لقاء / أحمد الطيار

- لابد من إبطاء محسوس للأجور والمداخيل لأكثر من 3% عندما تزيد الأسعار بمقدار 1%

*** ما تأثير التضخم على حياة الناس والاقتصاد الوطني ؟**

- هناك تأثيرات سلبية عدة أبرزها أن التضخم لا يزال يشكل الهاجس الأكبر للاقتصاد اليمني فهو يؤثر في إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة فالمتضررون منه هم بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في غالب الأحيان وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار كما أن المدخرين لأصول مالية كالودائع طويلة المدى في البنوك كثيرا ما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب التآكل في القيمة الحقيقية بينما تحظى المدخرات في الأراضي والعقارات والمعادن الثمينة بالفائدة.

التغير في الأسعار

* كثيرا من يتحدث عن التغير فماذا يعني التغير العام والتغير الخاص للأسعار؟

- يقصد بالتغير في المستوى العام للأسعار هو التغير في أسعار كافة أو معظم السلع والخدمات زيادة أو نقصان مما يعني التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، فعند زيادة المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني ظهور حالات التضخم أي انخفاض القوة الشرائية للنقود ويتم قياس هذا التغير باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار. والتي تعكس بدورها التغير في أسعار السلع والخدمات التي يتم تبادلها في الاقتصاد بين تاريخين مختلفين.

مواجه

***كيف يواجه المستهلك ارتفاع أسعار سلعه معينة ؟**

- هناك أساليب عدة يتجه من خلالها المستهلك إلى تخفيف وطأة ارتفاع السعر للسلعة فإذا كانت السلعة أساسية كالقمح أو الدقيق فليس له إلا أن يبحث عن اقل سعر لهذه السلعة أي نوعية القمح أو بلد القمح المصدر وعادة ما تكون التسعيرة ذات فارق صغير أي أن المستهلك لا يستطيع المعالجة إلا بالدفع أو قد يواجه سوء تغذية لعدم شرائه أو لتقنينه من الكميات المستهلكة، أما بالنسبة لبقية السلع والخدمات فيدخل المستهلك في دراسة الأهمية النسبية لهذه السلعة فالملابس والأحذية مثلا إذا كان في العادة يشتري ماركة معينة يتجه إلى الماركات الأقل سعراً أو السلع الأرخص كُلفة وبالتالي نكون نحن كاقتصاد وطني أمام تزايد في طلب السلع الرخيصة الثمن دون الجودة العالية والتي يكون عمرها التقديري للخدمة أقل بكثير من 10% من عمر سلعة الماركة أي أن المستهلك أمام منهج إعادة احتساب بعض أو كل بنود القوائم الاستهلاكية وفقا للتغيرات في المستويات الخاصة للأسعار ونظرة إلى هذه القائمة فتحسب التكلفة الاستبدالية للحصول على أصل مماثل جديد أو قديم أو أصل مكافئ من حيث استخدامه أو استهلاكه .

التضخم السنوي

*** كم بلغ معدل التضخم السنوي التراكمي للعام 2012 م ؟**

- من خلال مقارنة الأسعار السنوية لشهر ديسمبر 2012م بأسعار شهر ديسمبر 2011 م إن هناك ارتفاعاً في الرقم القياسي لشهر ديسمبر 2012م والذي بلغ (162.68) بمعدل تضخم (5.81%) مقارنة بشهر ديسمبر 2011م والذي بلغ (153.76) بالرغم من وجود انخفاض في الرقم القياسي لمجموعتي النقل ومستلزماته بمعدل تضخم (-8.81%) والتبغ والسجائر والقات بمعدل تضخم (-0.56%) إلا أن هذه المجموعتين لم تؤثر في انخفاض الرقم القياسي ويرجع ذلك لارتفاع الرقم القياسي في مجموعة المطعم والفنادق الذي بلغ فيه الرقم القياسي(139.24) بمعدل تضخم (17.53%) تليها مجموعة التعليم ومستلزماته حيث سجل رقما قياسيا(136.58) بمعدل تضخم (13.39%) تليها مجموعة الملابس والأحذية الذي بلغ فيها الرقم القياسي (141.33) بمعدل تضخم (9.65%) تليها مجموعة خدمات وسلع متنوعة الذي بلغ فيها الرقم القياسي (177.46) بمعدل تضخم (8.06%) تليها مجموعة الصحة والخدمات الصحية الذي بلغ رقمها القياسي (168.96) بمعدل تضخم (7.55%) تليها مجموعة السكن ومستلزماته الذي بلغ رقمها القياسي (161.66) بمعدل تضخم (7.46%) تليها مجموعة السلع الغذائية والمشروبات غير الكحولية الذي بلغ رقمها القياسي (156.93)بمعدل تضخم (7.03%) تليها مجموعة الترفيه والثقافة الذي بلغ رقمها القياسي (136.20)بمعدل تضخم (6.16%) تليها مجموعة الأثاث والأدوات المنزلية الذي بلغ رقمها القياسي (143.00) بمعدل تضخم (3.87%) تليها مجموعة الاتصالات ومستلزماته الذي بلغ رقمها القياسي (134.16) بمعدل تضخم (2.73%).

تدابير

*** من وجهة نظرك كيف يمكن إيجاد التدابير ضد التضخم ؟**

- هناك أساليب اقتصادية من ضمنها السياسات المالية والنقدية والاستثمارية التي تكافح وتحاول التقليل من تأثيرات التضخم ونقص القوة الشرائية للعملة الوطنية ويتناول بعض الاقتصاديين العديد من السياسات أهمها تحقيق خفض كبير للفرق بين تدني ضعف الأجور والمداخيل وأعلاها ،والتعريف العلني بكل الأجور والمداخيل بإعلانها مثلاً في المنشآت ،والإبقاء على مقدار في الاختيار اقل قليلاً بين كل المنتجات التي يمكن شراؤها ،والإبطاء المحسوس لزيادة الأجور والمداخيل لأكثر من 3% مثلاً عندما تزيد الأسعار بمقدار 1%،و ربط الادخار بتغير الأسعار ،و إقامة تخطيط اكثر دقة للاتجاهات الاقتصادية الكبرى ،و ترك المزيد من الحرية الاقتصادية للمشاريع ضمن تخطيط مركزي عام ،وإيجاد حلول جديدة لا توجد في أي مكان آخر .

تداول 35,2 ألف شيك بالدولار بقيمة مليار و169 مليون دولار

خاص/الثورة

بلغ إجمالي الشيكات المتداولة بالدولار عبر غرفة المقاصة خلال العام الماضي 2012م نحو 35.2 ألف شيك مقابل 41 ألف شيك في عام 2011م.

وبينت إحصائية حديثة أن قيمة الشيكات المتداولة بالدولار مليار و 169 مليون دولار مقابل مليار و509 ملايين دولار خلال نفس الفترة.

ولفتت الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الشيكات المعادة بلغ عددها 1532 شيكاً بقيمة 112.8مليون دولار مقابل 2595 شيكاً بقيمة 116.4 مليون دولار خلال نفس الفترة.

الجدير بالذكر أن الشيكات المتداولة بالدولار في شهر ديسمبر 2012م بلغت أكثر من 3296 شيكاً بقيمة 88.3 مليون دولار.

ارتفاع إيرادات مصلحة الضرائب إلى 437 مليار ريال

خاص/الثورة

كشفت إحصائية حكومية حديثة عن تحقيق مصلحة الضرائب زيادة في إيراداتها بأكثر من 9 مليارات ريال خلال عام 2012م .

وبينت أن إيرادات المصلحة ارتفعت إلى 436 ملياراً و678 مليون ريال بزيادة عن الربط المقدر لنفس العام والبالغ 427 مليار ريال بنسبة 2.1% .

ويتوقع خبراء ارتفاع إيرادات المصلحة خلال العام الجاري إذا ما تم تطبيق القانون بحسب توجيهات رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي .

ويتضمن توجيه رئيس الجمهورية لحكومة الوفاق الوطني أخذ ضريبة المبيعات والقيمة المضافة بالمنافذ الجمركية على البضائع المستوردة والخاضعة لضريبة المبيعات من قبل المستوردين الذي تقل مبيعاتهم السنوية عن 200 مليون ريال مهما كان حجم استيرادها وبنسبة 10% منها 5% ضريبة مبيعات و5% القيمة المضافة بموجب المقترح المقدم من القطاع الخاص في فترة سابقة ..

كما قضى التوجيه الصادر يوم 27 يناير الماضي ونشرته "الثورة" بأن يطبق القانون على المكلفين الذين تبلغ مبيعاتهم 200 مليون ريال فأكثر بآليته الكاملة وعليهم تقدم إقراراتهم وفقا لأحكامه وبموجب جداول تعدها مصلحة الضرائب.

وشدد التوجيه على ضرورة قيام لجنة مكافحة التهريب بدورها وتفعيل علمية الرقابة والمتابعة للبضائع المهربة في المنافذ الحدودية والعواصم الرئيسية وتطبيق أحكام القانون بصرامة ضد المهربين والمتهربين .كما شدد التوجيه على مصلحة الضرائب القيام تحصيل المبالغ المتأخرة لدى التجار غير المسددين وضريبة القيمة المضافة خلال الفترة الماضية وبكل الوسائل القانونية.

وتواجه المصلحة تهرباً كبيراً من قبل رجل الأعمال والذين لا يدفعون سوى 25% مما يدفعه موظفو الدولة من ضرائب مستندين إلى مراكز قوى خلال الفترة الماضية ،غير أنهم يواجهون حالياً حزماً كبيراً من الدولة الأمر الذي قد يؤدي إلى التزام الكثير منهم بالتشريعات الضريبية النافذة وبالتالي زيادة الإيرادات.

تراجع معدل النمو السنوي في قيمة التجارة مع سنغافورة بنسبة 74,3 %

كتب / منصور شايع

تراجع معدل النمو السنوي في قيمة التجارة البينية بين بلادنا وسنغافورة بنسبة 74.3 % في 2011 م حيث وصلت قيمتها إلى حوالي 41 مليارا و 973 مليونا و 37 ألف ريال ،مقابل 163 مليارا و 393 مليونا و 299 ألف ريال في العام السابق 2010 م ، مسجلا انخفاضا وصل إلى نحو 121 مليارا و 420 مليونا و262 ألف ريال .

وذكرت بيانات إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها "الثورة" أن إجمالي صادرات اليمن إلى سنغافورة خلال 2011م بلغت 5 مليارات و 764 مليونا و 936 ألف ريال ، مقابل 142 مليارا و 334 مليونا و 325 ألف ريال ، في 2010 م ،بتراجع تجاوزت 136 مليارا و 569 مليونا و 389 ألف ريال ،بمعدل نمو سنوي بالسالب 959.4 %.

فيما قفزت قيمة الواردات اليمنية من سنغافورة من حوالي 21 مليارا و 58 مليونا و 874 ألف ريال في 2010 م الى 36 مليارا و 208 ملايين و 101 ألف ريال ، مسجلة زيادة وصلت الى حوالي 15 مليارا و 149 مليونا و 127 ألف ريال ،وبمعدل نمو سنوي 71.9 %.

وبذلك فإن الميزان التجاري مسجل لصالح سنغافورة بفارق تجاوز 30 مليارا و 443 مليونا و 165 ألف ريال في 2011 م، مقابل 121 مليارات و 275 مليونا و 351 ألف ريال الميزان التجاري لصالح بلادنا في العام السابق في 2010م .